

الدولي

خلال الربع الرابع من سنة 2013، واصل مجلس القيم المنقولة تعزيز حضوره الفعال في الهيئات الدولية للتنظيم المالي والمشاركة على هذا النحو في النقاشات الدولية حول التنظيم المالي. وكعضو في الهيئة الدولية للجنة الأوراق المالية (الإيوسكو)، شارك مجلس القيم المنقولة في ندوة دولية انعقدت من 22 إلى 25 أكتوبر 2013 بمديرد حول التحديات المستقبلية لتنظيم أسواق الرساميل. ولقد غطت المواضيع التي أثيرت خلال هذه التظاهرة، مستقبل التنظيم المالي وضرورة إصلاح الهيكل المالي العالمي.

وأيضا، شارك مجلس القيم المنقولة بشكل فعال في أشغال اللجنة الثالثة حول تنظيم وسطاء البورصة المنظمة من 3 إلى 5 دجنبر 2013 في روما. وانكب عمل المجموعة على وضع اللمسات الأخيرة على التقارير المتعلقة بحماية ممتلكات الزبائن وأنظمة القرار بالنسبة للمؤسسات المالية الفلسة، كان هذا اللقاء أيضا مناسبة للمضي قدما بشأن مشروع التقرير المتعلق بعملية التسويق والاستشارة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعية والآليات الحاسوبية «وسائل الإعلام الاجتماعية ووضع الاستشارة الآلية».

خلال هذا اللقاء، تبنت اللجنة أيضا موضوع عمل جديد متعلق بإنجاز خطة لاستمرارية تصريف الأعمال واستعادة القدرة على العمل بالنسبة لوسطاء السوق بغية تجنب أو تقليل تأثير الأحداث الاستثنائية على أنشطتها. وسيتم إرسال مشروع مذكرة مفاهيمية متعلقة بالموضوع المذكور إلى مجلس الإيوسكو للمصادقة عليه بشكل نهائي.

في نفس سياق المشاركة والإسهام في النقاشات الدائرة حول التنظيم تمت دعوة مجلس القيم المنقولة إلى ندوة المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير المنعقدة بين 4 و5 نونبر 2013 في لندن حول تنظيم العمليات المالية المضمونة. خلال هذه التظاهرة، طرح الفاعلون في السوق المالي وكذا محامو الأعمال ثلاثة مواضيع رئيسية متعلقة بالتأثير الاقتصادي للمعاملات المشمولة بضمان وفهم مدى التمويل المشمول بضمان وآفاق ورش إصلاح المعاملات التجارية المشمولة بضمان.

مستوى المحاور التالية:

تنوع الأنشطة و رقم المعاملات

إما بصفتها وسيطا لإقراض السندات أو بصفتها تاجرا في سوق العقود الآجلة، يمكن لشركات الوساطة أن تنوع مصدر رقم معاملاتها وأن تعتمد بشكل أقل على الحجم المتداول في السوق المركزي الفوري.

تقوية التنظيم و ظهور مهن جديدة.

- ستعطي المنتجات الجديدة النور إلى مهن جديدة كتاجر المنتجات المشتقة و مسير المخاطر و مكاتب إقراض السندات؛
- تقوية فرق المكتب الأوسط و الخلفي و المراقبة الداخلية؛
- فرق تحليل و بحث أكثر فاعلية و ابتكار.

إحداث سياسة تكوين الموارد البشرية.

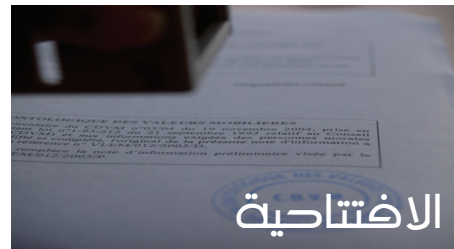
لمواكبة هذا التحول، يبقى إحداث سياسة لتكوين الموارد البشرية أمرا ضروريا. هذه الموارد يجب أن تكون قادرة على التعامل مع منتجات معقدة جديدة وإرضاء الزبائن الحذرة والمتطلبة.

في هذا الإطار، ستضع الهيئة المغربية لسوق الرساميل طرق تأهيل المهنيين في 2014.

تعزيز الوسائل التقنية

إن الزيادة المرتقبة في أحجام النشاط ستطلب تحسين أنظمة المعلومات في اتجاه قدرة أكبر على معالجة وإحداث الوظائف الجديدة.

وكخلاصة، ينتظر من قطاع الوساطة في سوق البورصة في المستقبل القريب أن يخطو خطوة أخرى إلى الأمام في تطوره بغية مواكبة موجة الإصلاحات الجديدة المحدثة من قبل السلطات العمومية لتخول للسوق المالي بأن يكون أداة فعالة للتمويل على الصعيد الوطني والجهوي.



يشكل التأهيل المهني لوسطاء البورصة أحد أهم الأهداف الرئيسية للإصلاح المالي الذي باشرت به السلطات العمومية سنة 1993، كما أن المشرع أحدث النظام الأساسي لشركة البورصة الخاضع للاعتماد و الذي يخول بالإضافة إلى إنجاز المعاملات حول القيم المنقولة، المشاركة في استثمار الأسهم المصدرة من طرف الأشخاص المعنويين الذين يقدمون طلبات العروض للعموم و مسك الأسهم و تسيير محافظ القيم بموجب تفويض، و تقديم الاستشارة و تسويق القيم المنقولة للزبائن.

منذ ذلك الحين، تطور قطاع الوساطة في سوق البورصة ليبلغ رقم معاملاته ذروته بما يقارب 720 مليون درهم سنة 2007. و لقد بقي نشاط شركات البورصة مرتبطا أساسا بإنجاز أوامر البورصة التي تمثل أكثر من 80% من رقم المعاملات. كما أن انخفاض حجم المعاملات في السنوات الأخيرة أثر بشكل سلبي على رقم معاملات القطاع الذي انخفض مسجلا ما مجموعه 170 مليون درهم سنة 2012.

في هذا الإطار، يستعد السوق المالي المغربي إلى الخضوع في الأشهر القادمة إلى إصلاحات جديدة بما فيها انطلاق نشاط إقراض/اقتراض السندات، و سوق العقود الآجلة و إحداث غرفة المقاصة و تأطير أنشطة التسيير للغير و تقديم الاستشارة فيما يخص الاستثمار المالي و كذا تأهيل بعض الوظائف.

كل هذه التطورات المستقبلية من شأنها أن تؤثر على نشاط الوساطة في البورصة، خصوصا على

بملايير الدراهم

الأيون المرفوعة	دجم التداول في البورصة	الأصل الصافي ل.م.ت.ج.ق.م
الفصل 4-2012: 2.25 الفصل 4-2013: 0	الفصل 4-2012: 19.015 الفصل 4-2013: 23.806	الفصل 4-2012: 241.85 الفصل 4-2013: 245.5
-100%	↑ 25%	↑ 1.51%

العمليات المالية المؤشرة من طرف مجلس القيم المنقولة في 2013

القانونية و التنظيمية السارية المفعول. كما أنه يقوم بالتدابير اللازمة للتحقق من أن المعلومات المؤشر عليها تتضمن المعلومات الضرورية للعموم و المتعلقة بهذه العملية لاتخاذ القرار عن دراية تامة.

وفي هذا الصدد، يحرص مجلس القيم المنقولة على أن يكون ملف المعلومات ممتثلاً للقوانين التنظيمية الجاري بها العمل، و أن المعلومات المقدمة دقيقة بالنظر إلى العملية المعتمدة و أنها لا تتضمن أي تناقض.

1/ الزيادة في رأس المال

أشر مجلس القيم المنقولة سنة 2013 على 7 عمليات للزيادة في رأس المال (دون احتساب عمليات الإدراج في البورصة) بمبلغ إجمالي يقارب 4 مليارات درهم مقابل 7.4 مليارات درهم سنة 2012.

في إطار إنجاز مهمته الكامنة في دراسة طلبات العروض للعموم، أشر مجلس القيم المنقولة في 2013 على 30 ملف لطلبات العروض للعموم خاصة بالعمليات التالية:

- الزيادة في رأس المال و الإدراج في البورصة
 - عروض الاكتتاب من قبل مجموعات أجنبية موجهة للأجراء المغربية
 - إصدار السندات
 - برامج إصدار أوراق الخزينة
- و بالإضافة إلى ذلك، أشر مجلس القيم المنقولة 4 مذكرات إخبارية متعلقة بطلبات العروض العمومية و 5 إشعارات متعلقة ببرامج إعادة الشراء. و قبل منح التأشير، يتحقق مجلس القيم المنقولة من امتثال العملية للأحكام

المبلغ الأقصى للقيمة	عدد الأسهم	نوع العملية	تاريخ التأشير	المصدر
905 593 887	3 018 646	الزيادة في رأسمال عن طريق التحويل الاختياري للأرباح 2012	08/05/2013	التجاري وفابنك
250 890 675	477 887	الزيادة في رأسمال عن طريق التحويل الاختياري للأرباح 2012	14/06/2013	مصرف المربح
567 000 000	12 600 000	الزيادة في رأسمال عن طريق التحويل الاختياري للأرباح 2012	05/08/2013	الضخ
121 000 000	242 000	الزيادة في رأسمال عن طريق التحويل الاختياري للأرباح 2012	05/08/2013	أليانس للتطوير العقاري
441 991 550	803 621	الزيادة في رأس المال نظياً	12/09/2013	مصرف المربح
4 028 750	25 000	الزيادة في رأس المال مخصصة للمأجورين	06/12/2013	الشركة المضاربة للنفقات
1 657 536 377	736 260	الزيادة في رأس المال عن طريق الدمج	16/12/2013	هولسيم المربح

- 3 عروض عمومية للسحب خاصة بشركات صوفاك و الشركة الشريفة للأسمدة و فيرتيما؛
- عرض عمومي واحد للشراء الإجباري لأسهم سانتال (مركز الحليب) مبادر به من شركة جيرفي دانون.

4- العمليات على صكوك الدين

إصدار السندات

عكس سنة 2012 التي عرفت العديد من إصدار السندات، لم يؤشر مجلس القيم المنقولة هذه السنة إلا على عملية واحدة لإصدار السندات الثانوية المنجزة من قبل التجاري وفا بنك بمبلغ 1.250 مليار درهم. وتجدر الإشارة إلى أنه سنة 2012، أشر مجلس القيم المنقولة على 9 مذكرات إخبارية متعلقة بإصدار السندات بمبلغ إجمالي قدره 9.4 مليار درهم.

إصدار أوراق الخزينة

في سنة 2013، أشر مجلس القيم المنقولة على ملفين متعلقين بوضع برامج إصدار أوراق الخزينة، ويتعلق الأمر بشركات المياه المعدنية و لباس بمبلغ 100 مليون درهم و شركة لابيل في مبلغ 800 مليون درهم. و بالإضافة إلى ذلك، تم التأشير على 10 ملفات للمعلومات متعلقة بتعيين برامج إصدار أوراق الخزينة في نفس السنة.

5. عمليات إعادة الشراء

تم التأشير سنة 2013 على خمس برامج لإعادة الشراء بغية تسوية السعر من طرف مجلس القيم المنقولة و خصت أهم عملية برنامج البنك الشعبي بمبلغ يقارب 2 مليار درهم.

هذه العمليات تخص ثلاثة أنواع كبرى من الزيادات في رأس المال: الزيادة في رأس المال نظياً و الزيادة في رأس المال عن طريق تحويل أرباح 2012 و الزيادة في رأس المال عن طريق الإدماج.

و عكس السنة المالية الفارطة، سجلت 4 عمليات للزيادة في رأس المال عن طريق التحويل الاختياري للأرباح مقابل عملية واحدة سنة 2012. و يقدم الجدول أسفله مجموع عمليات الزيادة في رأس المال المجموعات المغربية دون احتساب عمليات الإدراج في البورصة.

و في هذا الإطار أشر مجلس القيم المنقولة على عملية إدراج واحدة في البورصة عن طريق الزيادة في الرأسمال. ويتعلق الأمر بجلبك (شركة الجرف الأصفر للطاقة) بمبلغ مليار درهم.

2. عمليات طلبات العروض العمومية المنجزة بشكل ثانوي في المغرب

في إطار تعزيز حصة الموظفين حاملي الأسهم، بادرت 9 مجموعات أجنبية بعروض الاكتتاب للأجراء. خمس مصدرين سبق لهم أن أنجزوا عمليات مماثلة سنة 2012. ويتعلق الأمر ب EADS الشركة العامة الفرنسية، فينشي، فيفاندي et أكسا للتأمينات. و بالإضافة إلى ذلك، أنجزت 4 مجموعات أجنبية عمليات من هذا النوع سنة 2013. و يتعلق الأمر بطوطال فرنسا، Sanofi ايرليكيد و Décathlon Shareholding Plan.

3. العروض العمومية

خلال سنة 2013، أشر مجلس القيم المنقولة على 4 ملفات للعروض العمومية الناتجة عن الالتزامات التنظيمية:

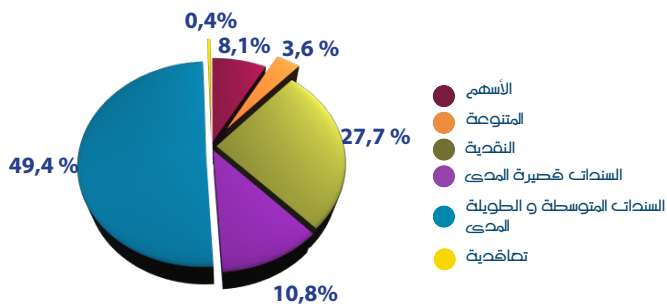
تأشيرة و اعتماد ه.ت.ج.ق.م

ملاحظات	عدد الملفات	
3 تأشيرات تخص صناديق منشأة صدينا	7	تأشيرة المذكرة الإضارية
تجديد موافقتين 2	2	موافقة صناديق ه.ت.ج.ق.م

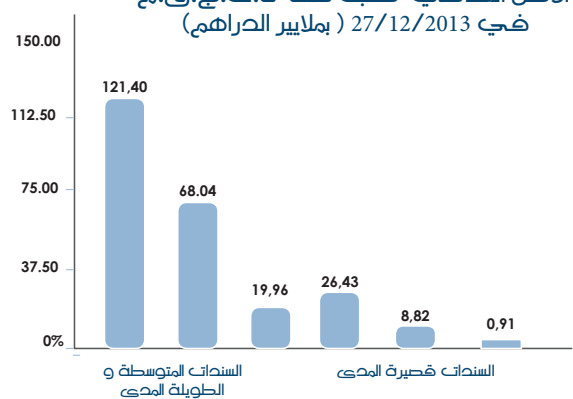
العمليات المالية المنجزة من طرف مجلس القيم المنقولة

عدد العمليات	نوعية العملية	طبيعة العملية
5	عروض الاكتتاب للأجراء	الزيادة في الرأسمال
1	إدراج في البورصة	
1	عن طريق الإدماج	
1	عرض عمومي للسحب	عرض عمومي
7	تحسين المعلومات المتعلقة ببرنامج إصدار أوراق الخزينة	إصدار سندات الدين القابلة للتداول
1	وضع برنامج إصدار أوراق الخزينة	
16		المجموع

هيكل الاصل الصافي حسب فئة هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (ه.ت.ج.ق.م) في 27/12/2013



الاطل الصافي حسب فئة ه.ت.ج.ق.م في 27/12/2013 (بملايير الدراهم)



@مجلس القيم المنقولة

س1. هل يمكن لزبون ماسك حسابات ما أن يعطي لهذا الأخير أمرا بتحويل مباشر بموجب المادة 4 من الظهير بمثابة قانون رقم 1-93-211 المتعلق ببورصة القيم، كما تم تعديله و تميمه مع الاحتفاظ بحق الانتفاع في الأسهم موضوع التحويل المذكور؟

س1. هل يمكن لزبون ماسك حسابات ما أن يعطي لهذا الأخير أمرا بتحويل مباشر بموجب المادة 4 من الظهير بمثابة قانون رقم 1-93-211 المتعلق ببورصة القيم، كما تم تعديله و تميمه مع الاحتفاظ بحق الانتفاع في الأسهم موضوع التحويل المذكور؟

إن تحويل ملكية الأسهم مع الاحتفاظ بحق الانتفاع يمثل من الناحية القانونية تحويل ملكية غير كامل بما أنه يشمل تجريد أحد عناصر قانون الملكية الذي يتمثل في الملكية الخاصة و التي تصبح في ملكية الممنوح له دون حق الانتفاع حيث يبقى هذا الأخير في عهدة المانع. هذا التحويل غير الكامل لا يقل شأنًا عن تحويل ملكية.

إن التحويل المباشر الذي يأتي في شكل هبة بين الأزواج أو الأصول المباشرة، أو الأحفاد المباشرين يجب أن يتم في الظروف المنصوص عليها في المادة 32 من الظهير بمثابة قانون رقم 1-93-211 المذكور أعلاه، أي بموجب المواد من 3.10.1 إلى 3.10.4 من النظام العام لبورصة القيم. و باعتبار العناصر المذكورة أعلاه، تجدر الإشارة إلى أن لاشيء يتعارض قانونيا مع تنفيذ العملية المذكورة وفقا لنظام التحويل المباشر شريطة أن يبرر المانع الاتفاقية المتعلقة بذلك.

س2. عقب برنامج إعادة شراء أسهم مبادر به من طرف شركة أسهمها مدرجة في البورصة، هل يمكن لهذه الأخيرة إذا ما تبقى لها مخزون من أسهمها أن تصفي جزءا منه في سوق الكتل بسعر لا يحترم نطاق السعر المحدد من قبل جمعية المساهمين التي حددت برنامج الشراء المذكور؟

إن دورية مجلس القيم المنقولة لم تتطرق للطرق المعتمدة بغية تصفية

س3. هل يمكن لشركة مجهولة الاسم أسهمها مدرجة في البورصة أن تنجز إصدار سندات قابلة للتحويل لأسهم، و ذلك عن طريق الدفع نضيا أو عن طريق موازنة الحسابات الجارية للمساهمين أو عن طريقهما معا، مع العلم بأن ثلاث مساهمين فقط من أصل خمسة الذين يشكلون جمعية المساهمين يملكون حسابات جارية (المساهمين الاثنان المتبقين يمكن لهما أن يدفعا اكتتابهما في هذا الإصدار نضيا؟)

إن إصدار السندات القابلة للتحويل لأسهم لا يخضع لنظام خاص به، إذ تبقى في هذه الحالة بالتحديد منظمة بموجب أحكام القانون رقم 95-17 الخاص بالشركات المجهولة، كما تم تعديله و تميمه، لاسيما الأحكام الخاصة بإصدارات السندات و إصدار السندات القابلة للتحويل لأسهم، و أيضا تلك المتعلقة بعقد الإصدار الخاص بها، و يترتب عن ذلك أن تعويض الديون النقدية و المستحقة المثلثة في حسابات جارية للمساهمين يبدو مبدئيا شيئا ممكنا.

و بالإضافة إلى ذلك، إن التقييم النهائي لقابلية إنجاز العملية لا يمكن أن يتم إلا بعد إيداع الملف لدى مجلس القيم المنقولة و دراسته قبل منح التأشيرة.



السيدة لمياء مكاوي
رئيسة مصلحة التقنين

المنتجات المشتقة غير المدرجة في البورصة - ماذا يقصد بمنتج مشتق غير مدرج في البورصة؟

إن المنتجات المشتقة أو ما يعرف بتعبير آخر بالعقود المالية يمكن أن تعرف على كونها أدوات للتحوط أو المضاربة صممت انطلاقاً من أصول أساسية مشتقة قيمتها والتي تعطي لأصحابها حقوقاً يتم تحديد مضمونها عند الاكتتاب غير أن تنفيذها يكون لاحقاً. ويمكن تداولها سواء في السوق المنظم أو في سوق المشتقات أو عن طريق البيع المباشر.

إن العقود المشتقة غير المدرجة في البورصة لا تكفل للعملاء ضماناً حسن الأداء، المتضمنة في غرفة المقاصة، ومن هنا تأتي استمرارية خطر تخلف «الطرف المقابل» عن السداد أي الطرف المتعاقد معه.

ما هي التدابير الحمائية المنصوص عليها في الممارسة الدولية؟

ترتكز التدابير الحمائية على آليتين تقليديتين:

تفصّل بحلول الأجل؛ وهي تقنية تجمع بين قانون الفسخ الأحادي و المقاصة و تسمح لأحد المتعاقدين بفسخ العمليات الجارية عندما يصبح خطر تخلف المتعاقد معه عن السداد كبيراً، و تعويض السندات الناتجة عن ذلك. و هناك آلية أخرى تعرف بالمقاصة الكاملة والتي تخول تعويضاً أكثر شمولية عند تخلف المتعاقد معه عن السداد و هذا حتى في حالة الإعسار. ضمان سداد الدين: يلزم المتعاقدين بتقديم ضمان للديون المتعلقة بالعقود المشتقة بالتراضي سواء خصوم في كامل الملكية كضمان أو تعهدات و في حالة التخلف عن السداد، تنفيذ الحقوق الضمانية بغض النظر عن إجراء الإعسار.

هل تعتبر هذه الآلية التقليدية فعالة في إطار القانون المغربي؟

تصطدم فعالية هذه الآلية التقليدية مع العديد من القواعد في القانون العام المغربي.

- الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلقة بصعوبات المقاولات يشمل عملية تنفيذ أحكام الفسخ و المقاصة، و بالفعل، إن الصيغ القياسية للأحكام التي يعتقد المتعاقدون أنهم يحتمون بها من خلال فتح مسطرة الإعسار ضد المدين كشرط لإنهاء العقد غير قابلة للتنفيذ. و بالمثل لا تجوز المقاصة بين الديون السابقة لإجراء الإعسار و تلك اللاحقة له.
- كما أن نظام الحقوق الضمانية (تعهد أو رهن عقاري) المطبق على المنتجات المشتقة لا يتناسب مع متطلبات السوق، حيث أنه لا تجوز (2) عملية بيع خاصة للرهن العقاري أو تخصيص تلقائي لهذا الأخير للمدين/المرتهن في حالة التخلف عن سداد المدين. و لا يسمح ببيع الممتلكات الرهونة إلا في الزاد العلني فقط، و يبدو أن هذه الآلية غير مضمونة، إذ أن أحكام الكتاب الخامس المذكورة أعلاه (3) تمنع أي مسطرة تنفيذية في حالة إفلاس المدين. أيضاً، يمكن أن تلغى التعهدات التي قدمت خلال الفترة التي سبق التعاقد فيها على ديون. و مع ذلك، ففي هذه الفترة التي تم تحديدها قبل الحكم بإجراء الإعسار و التي يمكن أن تصل إلى 18 شهر قبل تاريخ صدور الحكم، يمكن أن نشهد لاحقاً إلغاء التعهدات التي قدمها الدائنون بحسن نية و الذين لم يتأني لهم العلم بأن المدين لهم كان مسبقاً في فترة إعسار.

يندرج مشروع القانون المتعلق بسوق العقود الآجلة الذي صوت عليه مجلس النواب بتاريخ 12 فبراير 2013 في إطار مجموعة من الإصلاحات الرامية لتطوير السوق المغربي للرساميل و محاذاته للمعايير الدولية و كذلك نجاح إستراتيجية توقع القطب المالي للدار البيضاء كهيكل جهوي للاندماج المالي و التطور المشترك.

فوائد سوق العقود الآجلة

1 - بالنسبة للسوق المغربي: السيولة و القدرة على مقاومة الأزمات

في حالة الأزمة الاقتصادية أو المالية، تقوي المنتجات المشتقة القدرة على مقاومة سوق السيولة و ذلك بتوزيع المخاطر على الوكلاء الاقتصاديين الذين يملكون الأدوات و التجارب الضرورية لتسييرها عوض توزيعها بشكل متساو على جميع المتدخلين. و هكذا، تساهم المنتجات المشتقة في توزيع فعال للمخاطر على مختلف الفاعلين في الاقتصاد. لولا هذه الليونة في التعامل مع المخاطر لكانت أسواق السيولة أقل تطوراً و أقل سيولة لأن المستثمرين المحتملين المعرضين للخطر كانوا سيتفادون هذه الأسواق بكل بساطة.

2 - بالنسبة للمتدخلين: حماية الادخار و تحسين قنوات جمع الادخار

مع تطور الهندسة المالية، فإن إحداث منتجات ذات مردودية مضمونة رغم استعمال تركيبات معقدة تبقى مفهومة بالنسبة للمستهلك النهائي، حيث ستسهل هذه الأخيرة ولوج العديد من فئات المستثمرين للأسواق. و بهذا، يكون التأثير مزدوج: حماية أفضل للادخار و تحسين طرق جمع الادخار.

الإسهامات الرئيسية للإصلاح:

- الأدوات المالية التي يمكن أن تتداول في سوق (العقود الآجلة) و العقود الاختيارية و عقود المقايضة؛
- المؤسسات التي ستتكلف بتسيير هذا السوق، كالشركة المسيرة لسوق العقود الآجلة، و تلعب غرفة المقاصة بالنظر إلى العديد من الجوانب دوراً حيوياً. هذه الغرفة تعوض المتدخل في سوق العقود الآجلة، حيث يصبح مشترياً لكل البائعين و بائعاً لكل المشتريين بموجب آلية القانون العام للابتكار. هذه الآلية مخصصة للمواد من 347 إلى 356 من ظهير الالتزامات و العقود و تخول الإزالة التامة للالتزام قديم و تعويضه بآخر جديد. و عليه، فهي تتحمل خطر المقايضة عوضهم.
- الفاعلين في سوق العقود الآجلة (الأعضاء الوطاء و الأعضاء المكلفون بالمقاصة)
- هيئات السوق التي تحكم المؤسسات و الفاعلين في السوق (مجلس القيم المنقولة و بنك المغرب). و لتفادي مراقبة مزدوجة للفاعلين، نص مشروع القانون على إحداث هيئة لتنسيق العقود الآجلة و أيضاً السماح بمراقبة مشتركة بين الهيئتين المنظمين للسوق.
- و بالإضافة إلى ذلك، و بغية السماح بتداول المنتجات المشتقة في سوق العقود الآجلة المنظم، ألغى مشروع القانون عن تطبيق أحكام القانون العام التي تبطل العقود العشوائية.

- إحصائيات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (ه.ت.ج.ق.م)
- إحصائيات حول نوع المستثمرين في البورصة خلال الربيع الثالث 2013.
- استطلاع حول الثقافة المالية.